

ليبيا

حالات الاختفاء
في جبل نفوسة
المحاصر بينما
يبحث الآلاف عن
الأمان في تونس



منظمة العفو
الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2011

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2011.

رقم الوثيقة: MDE19/020/2011

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.



منظمة العفو
الدولية

قائمة المحتويات

5	مقدمة
7	العيش تحت الحصار والقصف
10	فرص الحصول على الغذاء والكهرباء والماء والدواء والوقود
11	النزوح الداخلي
12	الاحتياجات في جبل نفوسة
14	حالات الاختفاء القسري
16	توصيات
18	الهوامش

مقدمة



الذهبية: احتجاج في مخيم الهلال الأحمر الإماراتي. © منظمة العفو الدولية

تعيش منطقة جبل نفوسة، في أقصى الغرب الليبي، وحيث أعلن القسطنطين الأكبر من السكان ولاءهم لقوى المعارضة المسيطرة في بنغازي، تحت الحصار وتحت النيران منذ أوائل مارس/آذار 2011. وفي منتصف أبريل/نيسان 2011، ومع احتدام القتال في المنطقة بين القوات الموالية للعقيد معمر القذافي و"الثوار" (وهي التسمية التي يعرف بها مقاتلو المعارضة)، فر آلاف الأشخاص عبر الحدود القريبة مع تونس - وبما يقدر بنحو 55,000 شخص طبقاً لتقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وأوردت مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين أن معدل من يجتازون الحدود إلى تونس يومياً، في وازن والذهبية، يصل إلى 657 ليبيا منذ 21 أبريل/نيسان 2011. ¹ واستضافت معظم هؤلاء عائلات تونسية في الذهبية وجربة ومدنين ورمادة وتطاوين وجرجيس ومدن أخرى، رغم أن البعض يعيشون في مخيمات أقامتها المفوضية العليا للاجئين والصليب الأحمر الإماراتي، أو في نزل للشباب.

ويضم جبل نفوسة مجموعة من المدن والقرى ينتمي معظم سكانها إلى لأقلية الأمازيغية التي تتكلم التامازيغت. وقد تنامت المعارضة للعقيد القذافي عقب عقود من عدم تلبية المطالب المحلية بوضع حد لما ارتأى فيه السكان سياسة قمع وتمييز ضد مجتمع الأمازيغ. إذ سعت السلطات الليبية على نحو حثيث إلى محو الهوية الثقافية واللغة الأمازيغية للسكان. ومن ذلك، على سبيل المثال، عدم السماح بتسمية الأطفال إلا بأسماء عربية، وعدم السماح لهم

بتعلم التمازيغيت في المدارس. وتخلل ذلك محاكمة عدة أشخاص لترويجهم، بصورة سلمية، لهويتهم أو لإجرائهم أبحاثاً أكاديمية حول التراث الأمازيغي.² كما تشكو المنطقة من تردّي حالة البنية التحتية والخدمات نسبياً، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية.

ومنذ بدء الحصار، "اختفى" عشرات الأشخاص، معظمهم من الشبان، في منطقة جبل نفوسة على أيدي القوات الموالية للعقيد القذافي، ولم يروا أو يسمع منهم منذ اختفائهم – وهم ضحايا للاختفاء القسري. ويعتقد أنهم رحّلوا إلى مرافق للاعتقال في طرابلس ومحيطها، وثمة بواعت قلق خطيرة على سلامتهم ورفاههم.

وأثناء زيارة لتقصي الحقائق قامت بها منظمة العفو الدولية إلى تونس ما بين 6 و20 أبريل/نيسان 2011، التقى مندوبو المنظمة بعض الأشخاص الذين فروا من منطقة الجبل. ووصف هؤلاء العديد من حالات الاختفاء القسري، وكذلك مشكلات أخرى في المنطقة الجبلية المحاصرة – ولا سيما الصعوبة المتزايدة للعيش على مواد تموينية تهرب من تونس ومخاطر السفر إلى المناطق التي تسيطر عليها القوات الموالية للعقيد القذافي. فمع امتداد القتال إلى المناطق الحدودية، غدا الشريان الأخير لنشاط المهربين خطراً، على ما يبدو.

وقد واجهت عملية تقييم الآثار التي ترتبت على القتال والحصار لمنطقة جبل نفوسة عقبات كأداء بسبب عدم وجود المراقبين المستقلين هناك، ناهيك عن انقطاع خطوط الاتصالات. ويسلط هذا الضوء على الحاجة الماسة إلى أن تكفل جميع الأطراف عبوراً آمناً للمنظمات الإنسانية إلى المنطقة، وعلى وجه الخصوص من أجل تلبية احتياجات المدنيين.

وفي هذا السياق، ذكر برنامج الأمم المتحدة العالمي للأغذية في 12 مايو/أيار 2011 أن استمرار القتال يسد السبل أمام الوصول إلى جبل نفوسة، حيث يعتقد البرنامج أن الحاجة إلى الغذاء قد تكون هائلة. وأورد البرنامج أنه بينما وصلت المواد التموينية إلى عدة مناطق متضررة، لا يزال الوصول إلى المناطق الأكثر تضرراً حول يفرن والزنتان متعذراً.

العيش تحت الحصار والقصف



الذهبية: الحدود الليبية- التونسية © منظمة العفو الدولية

عقب إعلان عدة مدن في منطقة جبل نفوسة ولاءها " للمجلس الوطني الانتقالي"، الذي يتخذ من بنغازي مركزاً له، وانسحاب قوات الأمن في أواخر فبراير/ شباط 2011، هاجم " الثوار" الثكنة العسكرية في غابة الكشاف³، وكذلك مقرى جهازى الأمن الداخلى والخارجى التابعين للحكومة ومقر اللجان الثورية. وأثناء الهجمات، استولوا على أسلحة. وفي أواخر فبراير/ شباط 2011، اندلعت مناوشات بين " الثوار" وقوات القذافي، ولا سيما في محيط نقاط التفتيش لدى محاولة هذه القوات استعادة السيطرة على الجبل.

ففي 3 مارس/ آذار، حاولت القوات الموالية للقذافي لاستعادة الزنتان⁴ مستخدمة القصف لأطراف المدينة.⁵ واستمرت الهجمات ثلاثة أيام، بما في ذلك على يفرن⁶ ونالوت⁷، ولكن قوات المعارضة منعت قوات القذافي من دخول هذه المدن. بيد أن قوات القذافي طوّقت المنطقة ونصبت راجمات متحركة لصواريخ "غراد" على أطراف المدن. ومنذ ذلك الوقت، ظلت المدن الثلاث تخضع للحصار، ولكنها لم تسقط في أيدي قوات القذافي.

وأبلغ شهود منظمة العفو الدولية أن نالوت والزنتان ويفرن والقرى المحيطة بها قصفت بصواريخ "غراد"، ما أدى إلى تدمير عدة بيوت، وقتل مدنيين داخلها في بعض الأحيان. ولا تستطيع منظمة العفو الدولية تأكيد هذه الأنباء. وطبقاً لأشخاص قابلتهم المنظمة، تعرضت أهداف مدنية، بما في ذلك مستشفيات وبيوت ومساجد ومدارس،

في القرى المحيطة بهذه المدن للقصف ولحق بها دمار جزئي.

وبين المدن والقرى التي تضررت القلعة⁸ والرجبان⁹ وجادو¹⁰ وككلة¹¹ ونالوت وتاكوت¹² ويفرن والزنتان.

إن صواريخ "غراد" أسلحة عشوائية، وعلى ما يبدو فإن قوات القذاف قد أطلقتها عن بعد عشرات الكيلومترات من أهدافها المفترضة. وحتى عن مسافة أقرب، من غير الممكن توجيه هذه الصواريخ بدقة نحو هدف معين. كما إن قذائف الموتر والمدفعية قد استخدمت - وهي أسلحة مصممة لكي تستخدم ضد حشود المشاة والدبابات والمدفعية المعادية. وهي أيضاً غير مناسبة لمهاجمة هدف دقيق، وبخاصة في محيط المناطق المدنية، ولا يجوز أن تستخدم أبداً في المناطق السكنية.

وأبلغت نساء من جبل نفوسة منظمة العفو الدولية إنهن قد عشن في خوف دائم من القصف ورؤعن جراء أصوات الانفجاريات. وذكرت امرأة من نالوت تبلغ من العمر 30 سنة أنها قد أجهضت جنينها في أبريل/نيسان 2011 عقب قصف أطراف المدينة. وبعد ظهر اليوم نفسه، فرت مع عائلتها إلى تونس. وكانت تنزف، ولكنها لم تترك أنها قد أجهضت إلا عندما ذهبت إلى عيادة في تطاوين، بتونس.

ولحقت أضرار خطيرة جراء القصف بأهالي تاكوت، وهي قرية تقع على أطراف نالوت وتبعد نحو 30 كيلومتراً إلى الجنوب الشرقي من تيجي، حيث يعتقد أن قوات القذافي تتمركز. وأبلغ رجل من القرية يبلغ من العمر 43 سنة منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كانت الهجمات على تاكوت عشوائية؛ ودمرت عدة بيوت، بما فيها بيتي. واختبأ الناس في الدواميس [مفرد داموس - وهي بيوت كهفية أمازيغية قديمة في سفح الجبل] ولحسن الحظ لم يصب أحد. أخذت عائلتي إلى نالوت، حيث أقمنا في مخبأ حوالي ثلاثة أيام ثم غادرنا إلى تونس. وسأتركهم هنا وأعود. وقد نفقت كل ماشيتنا أو فقدت. كما دمرت مزارعنا بسبب السيارات والدبابات. وأخذت الكتائب [القوات المسلحة للعقيد القذافي] ما استطاعت حمله من المزارع لاستهلاكهم هم أنفسهم، ثم قامت بتدمير ما لم تستطع أخذه... نحن مطوقون؛ نحن محاصرون. لا نستطيع الحصول على الطعام أو الوقود أو الأدوية أو الحليب للأطفال... تاكوت ليست نفسها هدفاً، فالقذافي وقواته يريدون تدمير يفرن؛ ولا يستطيعون الوصول إلى هناك لأنهم في الجبال، ولذا فإن القذائف تسقط على تاكوت... ويريدون قطع الإمدادات لإجبار الثوار على الاستسلام. ولن نستسلم أبداً، نريد أن نكون أحراراً."

ولم تسلم القلعة كذلك من الأضرار الناجمة عن القصف بمدافع الدبابات. فليومين في أوائل أبريل/نيسان 2011، طوقتها قوات القذافي وأطلقت صواريخ "غراد" عليها. وبحسب التقارير، قصف المستشفى والمسجد، وكذلك عدة منازل، بينما دمرت المزارع وقتلت الماشية. وأبلغت امرأة فرت من القلعة وتبلغ من العمر 30 سنة منظمة العفو ما يلي:

"كنت مع عائلتي؛ لدي طفلان في الثالثة والخامسة. كنا في القلعة عندما بدأ القصف. كنا مرعوبين؛ ولم نستطيع النوم جيداً ويصرخان طوال الوقت بسبب القصف. لم أستطع تركهما ولو لثانية. وفي 2 أبريل/نيسان، حوالي الساعة 2 من بعد الظهر، ذهبنا إلى القلعة العليا، حيث قضينا ثلاث ليالٍ مختبئين في داموس. كنا نخاف الخروج. وكنت أعد الطعام على الحطب لأننا لم يكن لدينا غاز. ولم نترك البيت أبداً؛ كنا نعيش على ما خزناه..."

"استمر القصف على القلعة. وفي 11 أبريل/نيسان، غادرنا إلى الرحيبات،¹³ حيث قضينا خمسة أيام. ثم أبلغنا

حالات الاختفاء في جبل نفوسة المحاصر بينما يبحث الآلاف عن الأمان في تونس

بأن نغادر لأن الكتائب كانت تقترب بدباباتها وبمراجمات صواريخ " غراد ". وفي طريقنا إلى الرحيبات، رأينا أبقاراً وأغناماً نافقة ملقاة على الأرض ومزارع مدمرة - إذ داست الدبابات والسيارات المحاصيل. وقصف العديد من البيوت والمساجد. كان بعضها مدمراً جزئياً، بينما دمر البعض الآخر بالكامل. وفي 16 أبريل/نيسان، تركنا الرحيبات خشية أن ينتقم جماعة القذافي منا. وذهبنا إلى نالوت ومن ثم رافقنا " الثوار " في اليوم التالي إلى أن وصلنا تونس مستخدمين الطرق الخلفية..."

فرص الحصول على الغذاء والكهرباء والماء والدواء والوقود

أبلغت عائلات منظمة العفو الدولية أن هناك نقصاً خطيراً متزايداً في الضروريات الأساسية في منطقة جبل نفوسة. فقد تعرقل وصول الغذاء والوقود والمواد الطبية من تونس بصورة حادة منذ بدء الهجمات في 14 أبريل/نيسان 2011 على الطرق المعبدة المؤدية إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات القذافي، بينما غدا السفر على الطرق الخلفية غير المعبدة برفقة "الثوار" غير آمن.

وأبلغ الأهالي منظمة العفو الدولية أن مخزون الطعام يتضاءل، ولا سيما المنتجات الطازجة وحليب الأطفال. وقالوا إن هناك شحاً في المياه بعد أن دمرت قوات القذافي عن عمد بعض آبار المياه، وإن أضراراً قد لحقت بآبار الماء الرئيسية الواقعة في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات القذافي.

كما قُطعت خطوط الإنترنت والهاتف منذ بدء الاضطرابات. وورد أنه تم قطع التيار الكهربائي من قبل قوات القذافي عقب تطويقها للمنطقة، رغم أن "الثوار" قد أعادوا التيار الكهربائي جزئياً مستخدمين المولدات. بيد أن المولدات تحتاج إلى الوقود الذي لا يصل منه إلا القليل بسبب الحصار. وذكر السكان كذلك أن ثمة نقصاً في الموظفين الطبيين المؤهلين وفي الأدوية.

وأبلغت امرأة من الزنتان منظمة العفو الدولية أن قنابل أطلقت من ثكنة الكشاف أصابت البيوت في حي بشيمة من الزنتان. وقالت إن العائلات نقلت في بداية الأمر إلى بعض المباني المدرسية، ثم إلى مباني الجامعة، وفي نهاية المطاف إلى بيوت تستضيف عائلات مشردة أخرى. وعقب بدء القصف من شمال المدينة، قرر بعض العائلات الفرار إلى تونس:

"لم تكن لدينا مياه بلدية؛ قطعت عندما بدأت المشاكل. وكان لدينا القليل من الماء في الخزانات خزّناه في موسم المطر. ولم يكن لدينا سوى القليل من الطعام وكنا نقتصد. وليس لدى الأطفال ما يكفي من الطعام، بينما توقفت الإمدادات من تونس نتيجة الهجمات على الطرق. والدتي سقيمة، وهي مريضة بداء السرطان، وفي الزنتان لم تتمكن من العثور على أية أدوية لها. كما تحتاج إلى جراحة مستعجلة. انتظرنا بضعة أيام حتى ننجح في الوصول إلى تونس؛ إذ أخبرنا عدة مرات بأن الطريق غير آمن. كان علينا أولاً الذهاب إلى نالوت، حيث أقمنا يومين. ومن ثم وصلنا إلى هنا [الذهبية] في 12 أبريل/نيسان 2011."

ولا يزال الحصار يحول دون وصول الإمدادات والمساعدات من تونس إلى جبل نفوسة، ويبدو أن الوضع البائس أصلاً يشهد مزيداً من التدهور. وتظهر الهجمات والمعارك المتكررة للسيطرة على وازن، البعيدة 3 كيلومترات عن الحدود التونسية، تصميم قوات القذافي على اعتراض سبيل الهجرة الجماعية للأهالي إلى تونس، وعلى قطع الإمدادات عن البلدات المحاصرة.

النزوح الداخلي



أعلى الصفحة وفوق، دار الشباب الذهبية
© منظمة العفو الدولية

اضطر العديد من أهالي جبل نفوسة للنزوح عدة مرات بسبب الهجمات والقصف. كما فرت العائلات لدى انتشار إشاعات بأن قوات القذافي ومرتبقة يقومون بالاعتداء الجنسي في المدن والقرى المحاصرة والتي استردتها. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التأكد من هذه المزاعم أو من مقابلة أي ناجين أو ناجيات من مثل هذه الهجمات.

وأبلغت أم من زنتان فرت إلى مخيم الذهبية مع ابنتها البالغتين، 15 و16 سنة من العمر، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"لم نشارك في المظاهرات، فمجتعنا محافظ. وعندما بدأ الهجوم الأول، أخذنا والذي إلى منطقة تيجي. وبعد عشرة أيام، توقفت الهجمات في الزنتان وأصبح الوضع هادئاً؛ فأعدنا إلى هناك.

"وعقب ثلاثة أيام، بدأت القذائف بالتساقط وضربت بيتنا. ولحسن الحظ لم يصب أحد بأذى. وأخذنا إلى الرحيبات. وفي الرحيبات هناك طرفان، من يؤيدون القذافي ومن لا يؤيدونه. ولكنهما استطاعا أن يتعايشا معاً حتى وقت انتشار قوات القذافي هناك، بعد 17 يوماً من وصولنا. واضطررنا إلى الانتقال من جديد.

"نهبنا إلى نالوت: قضينا ليلة واحدة هناك بضيافة أهالي البلدة، ومن ثم لدنا بالفرار إلى تونس بحثاً عن مكان آمن. أنا اتنقل ببنتي خوفاً من أن يحدث لهما سوء، فقد سمعنا عن اغتصاب نساء وبنات في مدن أخرى في الشرق، وعقب الهجمات، على أيدي مرتزقة... كما سمعنا عن حدوث عمليات اغتصاب في كلكتة والزنتان."

الاحتجاجات في جبل نفوسة

في مدن جبل نفوسة الرئيسية - الزنتان ونالوت ويفرن - بدأت احتجاجات ما بين 16 و20 فبراير/شباط 2011، وعلى ما ذكر لدعم الدعوات التي وجهتها المعارضة المتمركزة في بنغازي إلى تعزيز الحريات وضد أعمال قتل المتظاهرين واعتقالهم في شرق ليبيا. كما أدانت الفساد والتهميش للسكان الأمازيغ في منطقة جبل نفوسة، وطالبت بتحسين البنية التحتية ومستوى التعليم والرعاية الصحية. وذكر شهود عيان أن المحتجين قاموا بنهب مقرات اللجان الثورية وجهاز الأمن الداخلي والشرطة، وأضرموا النار فيها، في عدة مدن وقرى. وأبلغ الأهالي منظمة العفو الدولية أن هذه المؤسسات كانت تمثل لهم 40 سنة من القمع وانتهاكات حقوق الإنسان.



ففي الزنتان، على سبيل المثال، بدأت المظاهرات في 16 فبراير/شباط 2011. حيث خرج الشبان والرجال في مسيرة نحو منطقة السوق في وسط المدينة، ثم تجمعوا في أحد الميادين وهم يهتفون بشعارات تدعم المعارضة التي اتخذت من بنغازي مركزاً لها. ومن 1:00 ظهراً حتى 4:00 من بعد الظهر، قام المتظاهرون بإضرام النار في مباني اللجان الثورية وجهاز الأمن الداخلي والشرطة المحلية. وبحسب شهود عيان، لم تقع أي إصابات. ثم عاد المتظاهرون إلى الدوار. وفي حوالي 5:00 مساءً، حاولت قوات مكافحة الشغب والشرطة تفريق التجمع مستخدمة الغاز المسيل للدموع والعصي، ولكنها لم تستخدم الأسلحة النارية، بقدر ما تستطيع منظمة العفو التأكيد. ورد المتظاهرون بإلقاء الحجارة على قوات الأمن، التي لاذت، على ما يبدو، بالفرار.

الذهبية: احتجاج في مخيم الصليب الأحمر الإماراتي
© منظمة العفو الدولية

ثم عقد نحو 600 متظاهر اعتصاماً في الدوار وأقاموا الخيام. وفي وقت مبكر من صباح اليوم التالي، حوالي الساعة 3:00 من فجر 17 فبراير/شباط، وصل أعضاء اللجان الثورية في عربات

مصفحة يحملون مسدسات وبنادق الكلاشنيكوف، حسيماً أخبر شهود عيون منظمة العفو الدولية. وقاموا بإطلاق عدة عيارات نارية في الهواء، ثماً اقتادوا تحت تهديد السلاح 16 محتجاً إلى وجهة غير معلومة. واستمرت المظاهرات طيلة الأيام الأربعة التالية، مطالبة على وجه الخصوص بالإفراج الفوري عن المعتقلين الستة عشر.

وازدادت حدة المشاعر المناهضة للعقيد القذافي وبدأ المتظاهرون بالمطالبة بوضع حد للحكم. وأحلوا علماً تبنته المعارضة محل علم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، كما قاموا بحرق وتدمير كل ما يرمز

إلى حكم القذافي.

وفي 22 فبراير/ شباط 2011، وعقب مفاوضات بين زعماء القبائل واللجان الثورية، أفرج عن المعتقلين الستة عشر. وبدأت على بعضهم علامات التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، بما في ذلك الاعتداءات البدنية التي قالوا إن قوات الأمن في طرابلس قامت بها ضدهم.

وأبلغ رجل يبلغ من العمر 32 سنة، وشارك في القتال منذ بدايته وأصيب بجروح في 15 أبريل/ نيسان 2011، في الزنتان، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"نحن الأمازيغ الذين نعيش في جبل نفوسة قد واجهنا التمييز طيلة 40 سنة. لا نستطيع التحدث بلغتنا، ولا نستطيع أن نسمي أبناءنا بأسماء أمازيغية... وعندما بدأت المظاهرات، انتهزنا الفرصة للإعراب عن غضبنا ضد النظام الذي اضطهدنا طويلاً. إن ليبيا مليئة بالموارد، ولكن لا توجد بنية تحتية ولا خدمات. أي مستقبل يعرضه القذافي على أطفالنا؟ لا شيء سوى الجهل... انضمت إلى 'الشوار' وجرحت. أريد أن أقدم مستقبلاً أفضل لأطفالي."

حالات الاختفاء القسري

تم منذ 21 فبراير/شباط 2001 نشر قوات القذافي في الثكنات العسكرية في غابة الكشاف على بعد نحو 20 كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من الزنتان، وأقامت هذه عدة نقاط تفتيش. وقامت هذه القوات بتفتيش العائلات وقبضت، على ما يبدو، على عدة رجال وشبان في سن المراهقة دون سن 18. ويعتقد سكان نفوسة أن لدى الجنود قوائم بأسماء الأشخاص المنخرطين في الاحتجاجات، أو أنهم يقبضون على الأشخاص بزعم دعمهم للمعارضة أو تنظيم وصول الإمدادات التموينية إلى المدن المحاصرة.

وأبلغ أفراد عائلات اعتقلت قوات القذافي أقارب لهم منظمة العفو الدولية أنه تم القبض عليهم عندما غامروا بتجاوز حدود معازل المعارضة لشراء المحروقات أو الضرورات الأساسية، دون أن يُعرف شيء عن مصيرهم أو أماكن وجودهم. وقالوا إن آخرين تعرضوا للاختفاء القسري وهم في طريقهم من أو إلى طرابلس. وظهر بعض المختفين لاحقاً على شاشة التلفزيون الرسمي الليبي "يعترفون" بأنه ضغط عليهم للتحرك ضد مصلحة البلد، ولكن معظم المختفين انقطعت أخبارهم تماماً. وقد التقت منظمة العفو الدولية أقارب لعدة أشخاص من المختفين، ولكن ينبغي الاحتفاظ بالأسماء خشية تعرضهم وعائلاتهم لأعمال انتقامية.

فأبلغ رجل اختفى شقيقه البالغ من العمر 37 سنة والأب لعدة أطفال من نالوت، منظمة العفو الدولية، أن شقيقه وقريباً وصديقاً له "اختفيا" عقب قيادته سيارته من نالوت في اتجاه الجنوب نحو تيجي لإحضار قطع غيار لسيارته في أوائل مارس/آذار 2011. وعندما لم يعد، راحت عائلته تتصل به بصورة متكررة. ورد في نهاية المطاف على عجل قائلاً: "أنا ذاهب إلى طرابلس، اعتنوا بالأولاد". ومنذ ذلك الحين، لم يعد هاتفه يعمل. وتعتقد عائلته أنه محتجز في سجن عين زارة في طرابلس. وعرض شقيقه، الذي بدا عليه الذهول والضياع، على مندوبي منظمة العفو الدولية شريط فيديو لأخيه وهو يلوح بعلم المعارضة أثناء المظاهرات السلمية في نالوت، قبل أيام قليلة من اختفائه القسري البادي للعيان.

وفي حالة أخرى، كان رجل خمسيني يقود سيارته من يفرن في 26 مارس/آذار 2011 لجلب بعض المحروقات من غريان، وهي بلدة تسيطر عليها قوات القذافي، عندما أوقفته نقطة تفتيش. وكان على الهاتف مع زوجته عندما اقترب من نقطة التفتيش، ولكن انقطع خط الهاتف فجأة. ومنذ ذلك الوقت، لم تصل زوجته وأطفاله الخمسة أي أخبار عن مكان وجوده. وقبل اختفائه، كان يوزع مواد تموينية على الأسر في يفرن.

وروى أشخاص من الزنتان لمنظمة العفو الدولية عن تجارب مماثلة. وعلى سبيل المثال، أوقف رجل متزوج يبلغ من العمر 37 سنة عند نقطة تفتيش في غريان أثناء قيادته سيارته إلى البيت من طرابلس في 21 فبراير/شباط 2011. ومنذ ذلك الوقت لم يتمكن أقرباؤه من تعقب آثاره أو معرفة مكان وجوده.

وقال رجل من نالوت لجأ إلى مخيم رمادة إن أخاه وعمه - وكلاهما أبوان في أوائل الثلاثينات من العمر - غادرا نالوت للذهاب إلى تيجي لشراء الوقود في 27 فبراير/شباط، ولكنهما لم يعودا أبداً. وعقب ثلاثة أيام، أخبرت العائلة إن الرجلين اعتقلاً في البداية في سجن صلاح الدين ومن ثم سجن أبو سليم، وكلاهما في طرابلس. وقال الرجل إن جارين للعائلة، يبلغان من العمر 30 و35 سنة، ذهبا إلى تيجي لشراء الوقود ولكنهما اختفيا أيضاً. وقال إن رجلاً آخر من نالوت ذهب إلى طرابلس عقب ثلاثة أيام لإحضار عائلته، خشية منه على سلامتهم، لم يصل إلى هناك أبداً. وكانت آخر مكالمات هاتفية تلقتها زوجته منه أثناء انتظارها له في طرابلس عندما كان عند نقطة تفتيش تيجي.

وأبلغت امرأة من القلعة منظمة العفو الدولية أنه قبض على زوج ابنتها البالغ من العمر 29 سنة على أيدي قوات القذافي في 21 فبراير/شباط 2011 في منطقة القلعة الجديدة أثناء وجوده مع أصدقائه، وأنها لم تسمع أي أخبار عنه منذ ذلك الوقت. بينما تمكن أصدقاؤه من الفرار.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية حالات عديدة من الاختفاء القسري في مختلف أرجاء ليبيا أثناء التخطيط للاحتجاجات وبداياتها في 17 فبراير/شباط، حيث تضاعفت مثل هذه الانتهاكات بعد تفاقم الاضطرابات. ويعيد هذا النمط من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة إلى الأذهان الأوضاع في تسعينيات القرن الماضي، عندما تفتت حالات الاختفاء القسري للأشخاص الذين كان يعتقد أنهم من مناهضي العقيد القذافي أو من أعضاء الجماعات الإسلامية. ويعيد عدم تحقيق السلطات في جرائم الماضي هذه وتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة إلى الأذهان بقوة كيف أن تفشي الإفلات من العقاب يؤدي على الدوام إلى تكرار الجرائم.

الحظر المفروض على الاختفاء القسري

تعرف المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الاختفاء القسري بأنه "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون". وليبيا ليست دولة طرفاً في الاتفاقية، التي دخلت حيز النفاذ في ديسمبر/كانون الأول 2010.

بيد أن ليبيا ملزمة، بحكم كونها دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بأن تمنع القبض والاعتقال التعسفي؛ وأن تحترم حقوق من يقبض عليهم في أن يبلغوا على وجه السرعة بالتهمة المثارة ضدهم؛ وفي أن يحضروا أمام السلطات القضائية خلال فترة معقولة؛ وتسمح لهم بالطعن في قانونية اعتقالهم. (المادة 9)

ويتضمن التشريع الليبي بعض الضمانات في وجه الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي. فعلى سبيل المثال، يتضمن القانون رقم 20 لسنة 1991 بشأن تعزيز الحرية عدداً من المبادئ التي يقصد بها كفالة الحماية لحقوق الإنسان أثناء تطبيق العدالة. فمثلاً، تنص المادة 14 على أنه: "لا يجوز سلب أو تقييد حرية أي إنسان أو تفتيشه أو استجوابه إلا في حالة اتهامه بارتكاب فعل معاقب عليه قانوناً وبأمر من جهة قضائية مختصة وفي الأحوال والمدد المبينة في القانون". وتنص المادة نفسها على أن "يكون العزل الاحتياطي في مكان معلوم يحضر به ذوو المتهم ولأقصر مدة لازمة للتحقيق وحفظ الدليل".

وتوضح المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تعكس أحكام القانون الدولي العرفي، أنه لدى ارتكاب عمليات اختفاء قسري كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين، بمعرفة مسبقة بالهجوم، فإن هذه تشكل جرائم ضد الإنسانية.

توصيات



الذهبية: دار الشباب © منظمة العفو الدولية

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات في طرابلس إلى ما يلي:

- ضمان عدم شن القوات الخاضعة لسيطرتها أي هجمات مباشرة ضد المدنيين أو الأعيان المدنية، أو هجمات لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأعيان المدنية (الهجمات العشوائية)؛ أو هجمات ذات تأثير غير متناسب على المدنيين أو الأعيان المدنية، رغم أنها موجهة نحو أهداف عسكرية مشروعة؛
- ضمان أن لا تستخدم القوات الحكومية أسلحة لا تميز بطبيعتها، بما في ذلك الأسلحة العنقودية والألغام الأرضية المضادة للأفراد وصواريخ "غراد"؛ ووضع حد لاستخدام المدفعية وقذائف الهاون في المناطق السكنية؛
- رفع القيود التعسفية المفروضة على وصول الماء والكهرباء والوقود وغيرها من الضروريات الأساسية إلى مدن وقرى جبل نفوسة؛
- ضمان إبلاغ عائلات ومحاميين من معتقلون على الفور بمكان اعتقالهم وبالمزاعم الموجهة ضدهم بصورة محددة، والسماح فوراً بزيارات مستقلة لأماكن الاعتقال هذه؛
- الإفراج فوراً وبلا قيد أو شرط عن جميع من اعتقلوا لسبب وحيد هو آراؤهم أو أنشطتهم السياسية الداعمة

للاحتجاجات أو للمعارضة، وكفالة عبورهم الآمن إلى ديارهم؛

■ اتخاذ خطوات فورية لضمان معاملة أي مقاتلين مزعومين أو معروفين تم القبض عليهم معاملة إنسانية طبقاً لمقتضيات القانون الدولي، وضمان إبلاغ عائلاتهم بالقبض عليهم وبمكان اعتقالهم، والسماح لها بالتواصل معهم.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات في طرابلس والأطراف الأخرى في النزاع إلى ما يلي:

■ اتخاذ جميع التدابير الضرورية كي تقيم وتشغل على الفور ممرات إنسانية فعالة تتيح إيصال المواد التموينية التي تمس الحاجة إليها ووصول العاملين في الإغاثة الإنسانية إلى السكان المتضررين، بما في ذلك عبر إنشاء مناطق محايدة وطرق متفاوض بشأنها محددة المعالم بوضوح من حيث المساحة والزمان والنطاق؛

■ اتخاذ جميع التدابير الضرورية لإتاحة العبور الآمن فوراً لأي مدني يرغب في مغادرة البلاد بكرامة وأمان؛

■ لدى السماح بالعبور الآمن وتقديم المساعدات الإنسانية، الأخذ في الحسبان الحاجات والمخاطر المحيطة بمن يواجهون صعوبات أشد في ليبيا وعلى الحدود، بمن فيهم العائلات المصحوبة بأطفال صغار، والقصر غير المصحوبين بولي أو المنفصلون عن أهلهم، والنساء المعرضات للعنف أو الاستغلال الجسدي أو الجنسي أو النفسي، والناجون من التعذيب، وذوو الاحتياجات الطبية أو غيرها من الاحتياجات الخاصة العاجلة، والمعوقون والمسنون، واللاجئون وطالبو اللجوء؛

■ كفالة المرور والتنقل الآمنين للمفوضية العليا للاجئين وللهيئات الإنسانية الأخرى في ليبيا دون عراقيل.

وتدعو منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي، مع التحلي بروح المسؤولية وتقاسم العبء مع

السلطات التونسية، إلى ما يلي:

■ الحفاظ على بقاء الحدود البرية والجوية والبحرية مفتوحة، بما في ذلك عبر إقامة مناطق محايدة وممرات متفاوض عليها، وإعطاء أي شخص فار من ليبيا الفرصة للاجتياز الفوري للحدود - سواء أكانت برية أو جوية أو بحرية - دونما تمييز وبغض النظر عن خلفيته؛

■ تخصيص الموارد الضرورية للاستجابة لدعوات المفوضية العليا المعنية بشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة إلى زيادة المساعدات من أجل مواصلة عمليتهما لإعادة العاملين الأجانب الفارين من ليبيا إلى بلدانهم؛

■ الاستجابة فوراً وبسخاء لدعوة المفوضية العليا المعنية بشؤون اللاجئين إلى بذل الجهود من أجل إعادة التوطين الطارئة، عن طريق تهيئة أماكن لإعادة التوطين والمساعدة على تلبية الحاجات المتعلقة بالحماية للاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا وفي البلدان المجاورة التي لا تملك أنظمة مقرّة للحماية والعون.

الهوامش

- ¹ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "تحديث إنساني - جبل نفوسة"، 3 مايو/أيار 2011: <http://northafrica.humanitarianresponse.info/Portals/0/Reports/Misrata%20Fact%20Sheets/OC%20Libya%20Nafusa%20Mts%20Factsheet%20-20%20May.pdf>، زيارة في 22 مايو/أيار.
- ² منظمة العفو الدولية، "ليبيا: سجين ليبي يتعرض للتعذيب" (رقم الوثيقة: MDE 19/002/2011)، 4 فبراير/شباط 2011، زيارة في 23 مايو/أيار.
- ³ تبعد غابة الكشاف 7 كيلومترات إلى الشمال الشرقي من الزنتان.
- ⁴ تبعد الزنتان 170 كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من طرابلس و100 كيلومتر إلى الجنوب الغربي من غيران.
- ⁵ في ذلك اليوم، شوهد نحو 40 شاحنة عسكرية وعربة مدرعة تحمل أسلحة مضادة للطائرات على بعد قرابة 30 كيلومتراً إلى الشمال من الزنتان.
- ⁶ تبعد يفرن 135 كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من طرابلس.
- ⁷ نالوت تبعد 200 كيلومتر إلى الجنوب الغربي من طرابلس و63 كيلومتراً عن مدينة الذهبية الحدودية في تونس.
- ⁸ القلعة مجموعة من أربع قرى هي: القلعة الظاهر، والقلعة العليا، والقلعة الوادي، والقصبة.
- ⁹ تبعد الرجبان 30 كيلومتراً إلى الغرب من الزنتان.
- ¹⁰ تبعد جادو 30 كيلومتراً إلى الغرب من الزنتان.
- ¹¹ ككلة تبعد 25 كيلومتراً إلى الغرب من يفرن و60 كيلومتراً إلى الشرق من الزنتان. وسيطرت القوات الموالية للعقيد القذافي على البلدة في 4 أبريل/نيسان 2011.
- ¹² تاكوت تبعد 19 كيلومتراً إلى الشرق من نالوت.
- ¹³ الرحيبات تبعد 50 كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من الزنتان.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar



منظمة العفو
الدولية